المستخدم في الأسلحة»؛ وذكر أن جنوب أفريقيا أخفت السر عن الولايات المتحدة، لكنها شكلت حلفاً نووياً «غير رسمي» مع اسرائيل وتايوان[١١٢]. وقيل: ان وكالة المخابرات المركزية الأميركية تجري تحقيقاً مع ضباط كبار في سلاح الجو الأميركي، ربما قاموا بتسريب التكنولوجيا النووية الى اسرائيل، التي نقلتها بدورها الى جنوب أفريقيا وتايوان في برنامج مشترك لتطوير الصواريخ العابرة[١١٣].

وفي حزيران (يونيو) ١٩٧١، زار و. ل. روتنباخ، أستاذ الفيزياء النووية والتطبيقية في جامعة ستيلنبوش اسرائيل[١١٤]. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ وصل الى جنوب أفريقيا الجنرال آموس هوريف كبير علماء وزارة الدفاع الاسرائيلية السابق والرئيس الأسبق لمعهد التكنولوجيا الاسرائيلي «تكنيون»، الذي زار المركز الوطني للأبحاث الذرية في بليندبا، والمنشأة النووية في فاليندبا ــ حيث يعتقد أن عدداً من الخبراء النوويين الاسرائيليين يعملون[١١٥] ــ والمجمع النووي في كويبرغ والقاعدة البحرية في سيمونزتاون[١١٦].

(هـ) خلفية ارتباط الاسرائيلي ــ الجنوب أفريقي

ان المنطق يفترض أن التسريع الاسرائيلي للتعاون العسكري مع جنوب أفريقيا منذ العام ١٩٧٦، يعكس توجهاً أوسع نحو جنوب أفريقيا بين القوى الغربية الأخرى. وقال تقرير لـ «ايكونوميست» في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ ان وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر طلب من حكومة اسرائيل في أوائل العام ١٩٧٥ أن ترسل قوات الى أنغولا لمساعدة جيش جنوب أفريقيا ضد «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا» (مبلا). وكان اعلان كلارك بمنع الولايات المتحدة في تلك الفترة من متابعة دعمها السابق المباشر للقوى المضادة للحركة الشعبية في أنغولا. وذكر أيضاً أن كيسنجر طلب من اسرائيل تزويد جنوب أفريقيا بقطع بحرية وبآليات وبأجهزة الكترونية مضادة للتسلل؛ وربطت «الأيكونوميست» بين التزويد اللاحق لجنوب أفريقيا بزوارق «ريشيف» السريعة وصواريخ غابرييل وأسلحة أخرى، وبين الطلب الأميركي[١١٧]. وفي حزيران (يونيو) ١٩٧٦، التقى فورستر الذي كان حينها رئيس وزراء جنوب أفريقيا بالدكتور كيسنجر في ألمانيا الغربية، بعد قليل من زيارته لاسرائيل.

هذه الارتباطات العسكرية الاسرائيلية مع جنوب أفريقيا لا يمكن اعتبارها مستقلة تماماً عن سياسة الولايات المتحدة ازاء حظر الأسلحة عن نظام التمييز العنصري، وهو ما تم تأكيده عبر تقرير حول: ان مسؤولين في ادارة كارتر فتحوا تحقيقاً بشأن اتفاق صواريخ غابرييل على أساس أن هذه الصواريخ ربما صنعت وفق تصميمات أميركية، ولهذا فان بيعها ربما يشكل خرقاً للسياسة الأميركية التي تمنع اعادة تصدير الأسلحة الأميركية. وقد نفت السفارة الاسرائيلية في واشنطن أن تكون اسرائيل قد باعت أية أسلحة مصنوعة من أجزاء أميركية «بدون موافقة من الأطراف المعنية»[١١٨].

وقدمت «الحركة المضادة للتمييز العنصري» في ألمانيا الاتحادية دليلاً آخر على أن اسرائيل ربما تقوم عملياً بدور الوسيط في تصدير الأسلحة من دول غربية أخرى، حين ذكرت أن اسرائيل تقني (من قناة) المعدات العسكرية الألمانية الغربية الى جنوب أفريقيا[١١٩]. وكذلك فعل «المنتدى الكندي» في تورنتو، حين قال: ان شركة أبحاث الفضاء الأميركية تصدر منتجاتها الى جنوب أفريقيا عبر اسرائيل[١٢٠]. وتشمل هذه المنتجات، وفقاً للبرنامج التلفزيوني «وورلد أن أكشن»، التكنولوجيا الأساسية لـ «القذيفة النووية» التي فجرت في العام ١٩٧٩. ومع أن الشركة لوحقت فيما بعد وسجن اثنان من مدرائها التنفيذيين، فان الصفقة المذكورة لم تكن لتتم بدون تعاون الأجهزة الحكومية الأميركية[١٢١].

وذكر أن ١١ طائرة هليكوبتر أميركية الصنع حطت في العام ١٩٧٩ في روديسيا وشحنت على ما يبدو من حيفا، عبر جنوب أفريقيا[١٢٢].

وفي العام ١٩٧٩، ذكر أن اسرائيل تفاوض دولاً لم تحدد لشراء طائراتها المقاتلة «كفير»، لكنها امتنعت عن بيعها الى جنوب أفريقيا بضغط من الولايات المتحدة، كون هذه الطائرات مزودة بمحرك أميركي. ووفقاً لتقارير حديثة، فان ادارة ريغان الجديدة تنظر في السماح لاسرائيل ببيع